

اقامة نظام فرعي، من ناحية، ولكن، من ناحية أخرى، عدم اكسابه بنية بالغة التنظيم. ويجب هذا الموقف عن ضرورتين: ضرورة التقارب وممارسة نفوذ عراقي خاص على جواره الاقليمي، وحرمان هذا الجوار من الادوات المؤسسية التي تتيح له تطويق هذا النفوذ. وهذا ما فسره طابع الغموض الذي يكتنف مقاومة بغداد وضع العلاقة مع الكويت في اطار العلاقات الدولية الكلاسيكية، وهي علاقات تتلاءم، بشكل واضح، مع نزعة دول الجوار الى الاستقلال، ما أمكن، عن القطب العراقي.

لكن المسألة، مع ذلك، ليست بهذا الوضوح. فثمة من يقول ان هدف سياسة الحركة العراقية الاخير هو العمل بحيث تنتهج جارات بغداد خيارات هذه الاخيرة، في كل الميادين الممكنة، والى أبعد حد ممكن، بحيث يضمن مثل هذا الوضع لبغداد، في الاطار الاقليمي بالذات، موقعاً يتيح، بدوره، فرض تسويات اقليمية، وبتيح، أيضاً، محاربة أي نفوذ اجنبي.

### حدود النفوذ الاميركي

وإن نحن وسّعنا دائرة النظر الى النظام الدولي الشامل، يمكن القول، في الحسابات المبسّطة، ان الحقبة الحالية تشهد بعض أهمّ التغيرات في النظام القائم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمع تغيير الأنظمة في أوروبا الشرقية انهارت، عملياً، البنية الجيو - استراتيجية التي قام عليها ميزان القوى التقليدي على ساحة الصراع الرئيسة بين الشرق والغرب، واستمرت، في الوقت عينه، عملية تحسين، وتطوير، العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، الى قدر تجاوز أياً من عهود التفاهم والوفاق الدولي السابقة. كما استمرت عملية بلورة المفاهيم والاطر الوجدانية، السياسية والاقتصادية، داخل المجموعة الأوروبية الغربية، من جهة، وبين المجموعة الغربية والديمقراطيات الناشئة في بلدان أوروبا الشرقية، من جهة أخرى. ورافقت هذه التطورات، وتفاعلت معها، التحولات الهامة والبعيدة الاثر في الجسم السياسي الدولي، بمجمله.

غير انه من الصعب، بالفعل، الاكتفاء بهذا المستوى من التبسيط؛ ذلك ان النظام الدولي لم يستقر، بعد، على نظام جديد، أو، بالأصح، على توازن جديد للقوة. فمن ناحية، تؤكد، منذ مدة ليست بالقصيرة، ان القوة الاميركية ليست مطلقة، وليست مهيمنة على النظام الدولي. وتؤكد، من ناحية أخرى، ان الدول الاقليمية، ذات النفوذ تستطيع ان تعيد ترتيب الاوضاع في مجالها الاقليمي، بعيداً من توجهات النظام الدولي، وبمعزل عن تأثيرات القوة الغالبة فيه.

هل تنطبق هاتان الخاصيتان على الوضع الحالي في المنطقة؟ ليست الاجابة عن هذا السؤال، على كل حال، سهلة. ومع ذلك، فبإمكاننا ان نلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية هي القوة الوحيدة التي مارست، عملياً، نفوذاً يكاد يكون مطلقاً على المنطقة، إن بوصفها قوة تمتلك القدرة على حصر أي نزاع في هذا الجزء من العالم، أم بسطه على النظام الاقليمي كله، أو في سماحها لنمو أقطاب اقليمية تعتمد عليها في الحفاظ على التوازن العام للقوى في المنطقة، مثل ايران الشاه واسرائيل، قد اكسبت، في الوقت عينه، بعض هذه الاقطاب قدراً أكبر من الاستقلال على حسابها. ونحن نعتقد بأن العراق هو احد البلدان التي أفادت من هذه السيرة على أوسع نطاق، وهذا مؤشر يحملنا الى الاعتقاد بأن المنطقة، التي تكتسب أهمية حيوية بالغة في السياسة الاقتصادية والامنية الغربية، اتاحت لواشنطن ان تقبل بنمو قوى اقليمية، خارج سيطرتها، وتحارب، في آن، أي تسرب لنفوذ هذه القوى الى الجوار المباشر.

هل تجاري الولايات المتحدة الاميركية هذا المسعى الدؤوب لتثبيت الارادة العراقية في